A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/44/PV.88
23 January 1990

ARABIC

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٢٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد بافلاك (بولندا)
(نائب الرئيس)

- الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين [٣٤] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية. وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

89-64614/A ٢٦٩٣ث(٩٠)

لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بافلاك (بولندا) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

البند ٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين : مشروع القرار (A/44/L.63)

السيد لي لوبي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : منذ أيام قليلة ، أرسلت الولايات المتحدة قواتها الى بنما ، مستخدمة القوة العسكرية ضد دولة ذات سيادة في انتهاك صارخ لسيادتها واستقلالها . لقد ذكرنا موقف الحكومة الصينية من قبل في بياننا في اجتماع مجلس الأمن ، لقد أصبنا بصدمة نتيجة الغزو الأمريكي لبنما ، وأعربنا عن إدانتنا لذلك العمل العدواني . وفي جلسة مجلس الأمن نفسها ، قدمت الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز مشروع قرار يطالب الولايات المتحدة بأن توقف فورا عدوانها وأن تسحب جميع قواتها الغازية . وكان مشروع القرار عادلا ومعقولا ، ومع أنه حظي بتأييد معظم أعضاء المجلس ، فقد مارست الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ، الأعضاء الدائمون في المجلس ، حق النقض ضده . ونحن نأسف أسفا عميقا لتصرفها . واليوم تعقد الجمعية العامة هذه الجلسات العامة للنظر في هذه المسألة ، وهي في رأينا بالغة الضرورة فعلا من أجل حفظ السلم في منطقة امريكا الوسطى والتمسك بالعدالة الدولية .

وفقا لاهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ينبغي حل المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية عن طريق المفاوضات ودون اللجوء الى القوة . ان غزو الولايات المتحدة لبنما ليس انتهاكا خطيرا لمقاصد الميثاق والقواعد التي تحكم العلاقات الدولية فحسب ، بل يتعارض ايضا مع الاتجاه الدولي الحالي نحو زيادة الانفراج ومع رغبات شعوب العالم . ان هذا العمل الذي قامت به الولايات المتحدة سيزيد التوتر في المنطقة ، ولابد ان يترك أثرا سلبيا كبيرا على السلم والاستقرار في العالم . وفي رأينا ان محاولة تبرير خطيئة الغزو بذريعة اقرار الديمقراطية وحماية حقوق الانسان ليست سوى سياسة القوة التي تسخر من الديمقراطية وحقوق الانسان وتدوس على مبادىء السيادة . وهذه كلها غير مقبولة لدى المجتمع الدولي .

لقد لاحظنا في جلسة عقدها مجلس الامن سابقا أن عددا كبيرا من الممثلين تكلم إدانة لغزو الولايات المتحدة ودعا الى إعلاء شأن الميثاق وقواعد السلوك الدولي . ان منظمة الدول الامريكية قد عقدت ايضا اجتماعا اعربت فيه عن اسفها إزاء غزو الولايات المتحدة ودعت الى انسحاب القوات الاجنبية من بنما. لقد اصدر مكتب التنسيق التابع لبلدان عدم الانحياز بلاغا يدين فيه غزو الولايات المتحدة . كذلك أصدرت بلدان عديدة بيانات اعربت فيها عن موقف مماثل . ان هذه نداءات ومطالب عادلة وجهها المجتمع الدولي .

ان الحكومة الصينية ما برحت ترى أنه تنبغي تسوية المنازعات بين الدول عن طريق المفاوضات على اساس المبادىء الخمسة للتعايش السلمي . اننا نعارض دائما التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى تحت اي ذريعة كانت ، وخاصة بالوسائل العسكرية . ان وفد الصين يناشد بقوة الولايات المتحدة أن توقف عملها العدواني فورا وأن تسحب دون قيد او شرط من بنما جميع قواتها الغازية وأن تحترم استقلال بنما وسيادتها ، وبقيامها بذلك فانها تخدم السلم والاستقرار في المنطقة والسلم في العالم .

السيد مونتانيو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في الوقت الذي كنا نختتم فيه تحليل نتائج دورة الجمعية العامة التي اعادت تأكيد دور الامم

المتحدة في السعي لايجاد طرق ووسائل مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجهنا حاليا نجد أنفسنا اليوم أمام حاجة ملحة الى الاجتماع لمناقشة موضوع على قدر كبير من الاهمية بالنسبة للمجتمع الدولي .

وفي الحقيقة منذ بداية الاحداث الخطيرة التي تحدث في بنما ، ما برحت حكومة المكسيك تعرب عن شجبها الشديد لاستخدام القوة المسلحة بوصفه وسيلة لحل المنازعات الدولية ، وبخاصة بوصفه طريقا يتبعها بلد ما للسعي الى حل المشاكل الداخلية في بلد آخر . ونرى أن هذه الاعمال تتعارض مع المبادئ التي تهتدي بها المكسيك في سياستها الخارجية المستمدة من خبرتنا التاريخية . فالمكسيك تؤيد هذه المبادئ تأييدا ثابتا ، داخل المنطقة وخارجها ، كما يمكن تبين ذلك من تقليدها القانوني والسياسي ، إذ لم يسبق لها قط أن مارست سياسة المخادعة والنفاق .

لذلك فيما يتعلق بالاحداث التي بدأت في الساعات الباكرة من يوم الاربعاء الموافق ٣٠ كانون الاول/ديسمبر في بنما ، فإن حكومة المكسيك قد اكدت من جديد موقفها ومفاده ان استخدام القوة من جانب اي دولة ضد سيادة دولة اخرى يشكل تدخلا يتعارض مع مبادىء ميثاق الأمم المتحدة التي تحكم العلاقات الدولية .

ان حكومة المكسيك قد شجبت على النحو الواجب سلوك السيد منويل انطونيو نورييغا . ونرى أنه لا شك في أن مواصلته غير المسؤولة لتولي السلطة واشتراكه في انشطة اجرامية قد اسهما في اندلاع مشاكل خطيرة تشهدها حاليا جمهورية بنما الشقيقة . ومع ذلك فان مكافحة الجريمة الدولية ، حتى الجريمة المقترنه بتهريب المخدرات ، لا يمكن ان تكون أساسا للتدخل في شؤون دولة ذات سيادة . لهذا السبب اعربت المكسيك عن معارضتها لقرار حكومة الولايات المتحدة بالتدخل العسكري في بنما .

ان الاستناد الى الدفاع عن النفس لتبرير ذلك التدخل يشكل ، في رأينا ، تحريفا لنص وروح المادة ٥١ من الميثاق التي تقر الحق الأصيل في الدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس في حالة وقوع هجوم مسلح على دولة عضو في الأمم المتحدة .

وقد بذلت محاولات لتقديم تفسير واسع للمادة ٥١ باعتبار الدفاع المشروع عن النفس وسيلة وقائية لتجنب القيام بعمل عدواني غير مباشر او لحماية المواطنين في

الخارج . ومع ذلك فان المناقشات التي دارت والحجج القانونية التي تولدت في مجلس الامن وفي الجمعية العامة أكدت ان الرأي السائد في منظمتنا يتعارض مع التفسيرات الواسعة والغامضة لتلك المادة .

وفي الحقيقة ان احكام المادة ٥١ من الميثاق دقيقة ، وان انتهاكها قد يؤدي الى جعل استخدام القوة أمرا متروكا لاجتهاد الدول ؛ وذلك بمثابة اضعاف لمحتويات المادة الثانية من الميثاق المتعلقة بامتناع الأعضاء عن التهديد باستخدام القوة او استخدامها ضد السلامة الاقليمية او الاستقلال السياسي لاي دولة او استخدام أي طريقة اخرى تتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة . وتعتبر المكسيك ان رفض استخدام القوة التزاما اساسيا لمنظمتنا يعبر افضل تعبير عن الرغبة في احلال السلم الذي ينبغي ان يتسم به آخر عقد من القرن العشرين .

وما زالت الحكومة المكسيكية تؤيد تماما مبدأي تقرير المصير وعدم التدخل ، وما زالت على إيمانها بصحة نظرية "استرادادا" ، وهي فكرة مكسيكية يقوم عليها موقفنا التاريخي المتمثل في تجنب الإعلانات عن الاعتراف أو عدم الاعتراف بالحكومات .

وكما أكدنا في مناسبات عديدة ، فإن حل أزمة بنما يقتضي الاحترام التام لحق الشعب البنمي في تقرير المصير ، والامتثال الصادق لنص وروح معاهدات توريخوس - كارتر المتعلقة بقناة بنما .

مرة أخرى تؤكد المكسيك على إيمانها وثقتها بالمحافل المتعددة الاطراف ، باعتبارها أفضل الوسائل لتحقيق السلم . وعلى ذلك ، فإننا نؤيد الطلبين الموجهين الى الامين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية بمراقبة الاحداث وتقديم تقرير عنها في أقرب وقت ممكن ، وفقا للولاية الموكولة إليهما .

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بمناشدة حارة أتوجه بها ، باسم حكومتي ، من أجل سحب القوات المسلحة المستخدمة في الغزو العسكري ، والشروع في إجراء مفاوضات بين مختلف القطاعات السياسية في البلد ، تؤدي الى حل متفق عليه للأزمة المؤسسية ، والاحترام الكامل للالتزامات التي تعهدت بها الدول بموجب اتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، واستعادة الظروف التي تكفل لشعب بنما كامل حقوق الإنسان والحريات الاساسية . وهذا هو التعبير القاطع عن تضامننا الذي لا يتزعزع مع ذلك الشعب .

السيد أدوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن المناقشة الجارية حاليا تبرز القلق العميق الذي يساور الدول الأعضاء إزاء موقف الاستبداد الدولي السافر الذي تتخذه الولايات المتحدة ضد بنما . فتدخل الولايات المتحدة المسلح لا يمكن النظر إليه إلا على أنه تحد للمجتمع الدولي .

أثناء الدورة الحالية واصلت الجمعية العامة سعيها لإيجاد طرق لتحقيق المثل العليا التي نادى بها الميثاق - وبخاصة :

"انقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"

وإعمال :

"ما للأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية ، و

"إقامة الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي" .

وفي رأينا أن مسار الدورة الرابعة والاربعين ، بصفة عامة ، اتسم باتجاه متعاظم في الامم المتحدة نحو مرحلة تتجاوز المواجهة ، ونحو تحقيق سلام عالمي مستقر . ذلك الاتجاه نحو تجديد العالم ، اقترن برغبة عميقة لدى الدول الاعضاء في كفالة ظروف مستقرة من أجل إجراء الإصلاحات الواجبة . وقد أكدت الدورة مرة أخرى على دور الامم المتحدة ومكانتها المتعاظمين ، وعلى مدى أهمية البحث عن حلول سياسية للخلافات القائمة . وقد نجد المثال على ذلك في الدورة الاستثنائية المكرسة لمناهضة الفصل العنصري ، وفي حل المسألة الناميبية وعدد من المشاكل العالمية الاخرى التي تواجه البشرية جمعاء .

وعلى ضوء ذلك كله ، لا يمكن النظر الى التدخل الذي قامت به الولايات المتحدة ضد دولة عضو في الامم المتحدة ، إلا على أنه يتعارض مع الاتجاهات السائدة في التصور العالمي . إنه انتهاك صارخ لمبادئ الميثاق الاساسية ولقواعد السلوك بين الدول ، المعترف بها بشكل عام . ولا يمكن للمرء أن يقتنع بالتأكيدات القائلة بأن الغزو المسلح كان يستهدف حماية أرواح مدنيين أمريكيين واستعادة الديمقراطية في ذلك البلد . إن الغزو الامريكي لبنما يبرر مرة أخرى إدراج بند يتعلق بحماية أمن الدول الصغيرة في جدول أعمال الجمعية العامة .

من المتعذر ألا نلاحظ أننا شهدنا من قبل أعمالا مماثلة . وهذا ما يجعل من الطبيعي أن يتساءل المرء : ألا يعد هذا العمل عودة الى سياسة "القوة تصنع الحق" - تلك السياسة سيئة السمعة التي تستخدم فيها وحدات الكوماندو والدبابات

والطائرات المقاتلة للإطاحة بحكومة لا تروق للبعض ، والاستعاضة عنها بحكومة أخرى تناسب مصالح البعض الوطنية ؟ ألا يتعارض هذا العمل تماما مع تصميمنا المعلن في الميثاق - نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن :

"نأخذ أنفسنا بالتسامح ، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار" ؟

لا أرى هناك أية حاجة الى الإجابة على هذين السؤالين .

إن وفد بلادي يتشاطر القلق العميق الذي أعرب عنه المتكلمون السابقون إزاء التدخل المسلح الذي قامت به الولايات المتحدة ، منتهكة بذلك المناشدات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي باتخاذ نهج مدروس تجاه الحالة في بنما ، على الرغم من النداءات التي وجهتها دول أمريكا اللاتينية الى واشنطن ، وعلى الرغم من الحاجة الى التقيد الصارم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبنما .

إن العمل الامريكي يتعارض مع الجهود العديدة والمتنوعة المبذولة لتحقيق تسوية سياسية في أمريكا الوسطى ، ومثل هذه التسوية لا يمكن التوصل إليها إلا عن طريق زيادة تكثيف عملية التفاوض بين بلدان المنطقة ذاتها ، ودعم دور الأمم المتحدة في صنع السلام وتحقيق الاستقرار ، مع الاحترام الدقيق لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة .

شيء واحد يتضح لنا تماما عندما ننظر الى تعقد الاحداث السياسية الداخلية الجارية في بنما ، وهو أنها جميعها من صميم الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة ، وأن البنميين وحدهم لهم الحق في أن يقرروا ما الذي ينبغي أن يحدث على الساحة السياسية في بلدهم ، وكيفية حدوث ذلك ، دون أي تدخل من الخارج .

وانطلاقا من تمسكنا بالمعايير والمبادئ القانونية التي تحكم العلاقات بين الدول ، والتي كرسها ميثاق الأمم المتحدة ، فإن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تدين تدخل الولايات المتحدة المسلح في بنما ، وتعرب عن قلقها البالغ إزاء الوجود العسكري الكبير لقوات أجنبية في بنما ، مما قد يؤثر سلبيا على عملية

السلم في امريكا الوسطى . ولا يمكننا أن نقبل أعمال عنف فردية ترتكب انتهاكا لميثاق - مهما كانت الاعذار - في هذه المرحلة من تطور العالم التي يجري فيها تشكيل معايير جديدة لسلوك الدول ، بروح من أعلى متطلبات الاخلاق والعدالة . ونرى أن أية معايير مزدوجة ، وأي تفسير أناني لمبادئ عدم التدخل ، أمور غير مقبولة علاوة على أنها ضارة .

إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تطالب بالوقف الفوري للتدخل ، والانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الامريكية من أراضي بنما . ونحن نؤيد أحكام مشروع القرار ، ونؤمن بأن التصويت عليه سيكون دلالة طيبة على إخلاص من يرغبون حقا في تنفيذ مبادئ الميثاق .

السيد بيتاركا (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طوال هذا العام تتبعت شعوب وبلدان أمريكا اللاتينية والعالم بانشغال وقلق كبيرين الحالة الخطيرة والاحداث الجارية في أمريكا الوسطى . وقد أعرب عن هذا بوضوح أيضا في المناقشة العامة التي جرت في هذه الدورة للجمعية العامة . وعلاوة على ذلك ، يتمثل الدليل على هذا القلق في الجهود الدؤوبة التي تبذلها بلدان أمريكا اللاتينية ، ولاسيما بلدان أمريكا الوسطى ، للمساعدة في عملية إحلال السلام وتحقيق أمن حقيقي ودائم في المنطقة . وساد الاعتقاد بأن هذه العملية قد دخلت مرحلة جديدة بعد توقيع اتفاق اسكيبولاس الثاني والجهود والمساعي الحميدة التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار .

ومع هذا تعين على الجمعية العامة لسوء الحظ أن تنعقد ثانية بشأن البند ٣٤ من جدول الأعمال ، "الحالة في أمريكا الوسطى" ، بسبب تطور سلبي وخطير للغاية في هذه المنطقة ـ ألا وهو العدوان المسلح الذي شنته الولايات المتحدة الامريكية ضد بنما صبيحة يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر . ويدين وفد جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية هذا العدوان باعتباره عملا سافرا من أعمال التدخل القاسي ضد دولة مستقلة وذات سيادة ، وضد دولة عضو في الأمم المتحدة . إن غزو بنما عمل تعسفي من أعمال العنف وانتهاك سافر للميثاق والمبادئ الاساسية للقانون الدولي . وهذا العدوان قد خلق حالة أشد خطورة في أمريكا الوسطى ، ذات عواقب ومخاطر كبيرة على السلم والأمن في المنطقة بأكملها وخارجها .

وتحت ذريعة الحجج الزائفة بالدفاع المزعوم عن الديمقراطية في بنما وحماية أرواح مواطني الولايات المتحدة ، تدوس الولايات المتحدة بالاقدام حق الشعب البنمي في تقرير مصيره بصورة مستقلة وفي حل مشاكله الداخلية بدون تدخل خارجي . ما من ذريعة أيا كانت يمكن أن تبرر الغزو المسلح لدولة ذات سيادة ، ولا أن تبرر الضحايا الذين لا حصر لهم الذين سقطوا من أفراد الشعب البنمي ، في مقاومته دفاعا عن حرية بلده واستقلاله وسيادته .

ويقف الشعب الالباني مع الكفاح العادل للشعب البنمي ضد العدوان الامريكي . وجمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية قد عارضت دائما ، وأدانت بشدة ، التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الاخرى وأعمال العدوان والتدخلات العسكرية ضد الشعوب والدول ذات السيادة .

إن العدوان المسلح الذي شنته الولايات المتحدة ، والذي أدانه عن وجه حق الرأي العام العالمي ، وخاصة بلدان أمريكا اللاتينية ، يثبت مرة أخرى أن "المساعي" و "الاستعداد" ، التي أعربت عنها الدولتان العظميان للسعي من أجل السلم والأمن الدوليين ، كانت ولاتزال ديماغوجية محضة . وقد صدرت إعلانات كثيرة بعد القمة التي عقدت بين بوش وغورباتشوف في مالطة بشأن الخير والفائدة اللذين يمكن أن تحققهما الاتفاقات الامريكية ـ السوفياتية وكذلك التعاون لصالح السلم والامن الدوليين . ومع ذلك ، بعد وقت قصير شنت الولايات المتحدة عدوانا ضد بلد سيادي صغير هو بنما . ويمكن القول عن حق أن هذا العدوان لم يكن من قبيل الصدفة من حيث ارتكابه مباشرة بعد قمة مالطة ؛ وهذا قد أشار شكوكاً مشروعة لدى الرأي العام العالمي بأسره . ولا يمكن لهذه الحقيقة إلا أن تحمل الدول والشعوب على التحلي باليقظة والحكم على الدولتين العظميين لا على أساس ما تقولانه بل على أساس ما تفعلانه .

وختاما ، يود وفد جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية أن يبين بأن السلم والأمن في أمريكا الوسطى وحل المشاكل القائمة هناك هما شاغل من شواغل جميع شعوب المنطقة . ولا بد من تسويتها بما يتمشى وتطلعات هذه الشعوب ، ولصالح تنميتها المستقلة والسلم والأمن في المنطقة وخارجها . ويجب على الولايات المتحدة أن تسحب على الفور قواتها الغازية من بنما وأن تترك لشعب ذلك البلد الحرية ليحسم على نحو مستقل مشاكله الداخلية . ويجب على الولايات المتحدة أن تضع حدا نهائيا لسياستها القائمة على التدخل والإملاء ضد الدول والشعوب ذات السيادة في أمريكا الوسطى ، بما يستتبع ذلك من عواقب خطيرة على السلم والأمن في كامل قارة أمريكا اللاتينية والعالم .

السيد بينيالوسا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لم يسع وفد بلادي إلا أن يشارك في هذه المناقشة . وأود في عصر هذا اليوم أن أكرر بعض الافكار التي عبرت عنها يوم السبت الماضي في مجلس الامن .

أكرر أن مصير جمهورية بنما لن يكون أبدا منفصلا عن مصير كولومبيا . فهناك صلات قوية تربطنا ببنما . وطوال مئات السنين تشاطرنا نفس التاريخ . والعديد من أبناء بنما هم أولاد وأحفاد أبناء كولومبيا . والآلاف من مواطنينا يعيشون في بنما . وبالاضافة الى كون بنما جارتنا ، فهي عضو هام في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وعضو زميل في حركة عدم الانحياز .

إننا لا نجتمع اليوم لنناقش الخصال الشخصية أو السياسية للجنرال مانويل أنطونيو نورييغا . ومهما كان سلوك قائد القوات المسلحة البنمية غير عادي ويستحق الشجب ، لا يمكننا أن نوافق على التدخل المسلح الذي قامت به الولايات المتحدة في ذلك البلد . إن عدم التدخل مبدأ أساسي من مبادئ المنظمة القارية للأمريكتين ، وقد اعتمد هذا المبدأ انطلاقا من التجربة القاسية في الماضي . وتعتقد كولومبيا أنه ما من مبرر لأن تتعرض دولة ما ، حتى بصورة مؤقتة ، للاحتلال العسكري أو لعمل آخر من أعمال القوة على يد دولة أخرى . ولهذا فإننا نشجب تدخل القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة في بنما ، باعتبار ذلك انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولاستقلال الدول وسيادتها وسلامتها الاقليمية .

إن أي حل لأزمة بنما يقتضي احترام تقرير المصير للشعب البنمي ، بدون ضغط داخلي أو تدخل خارجي .

ونعتبر من دواعي الأسف الشديد أن الحياة الجمهورية في بنما قد اتسمت بحكومات الأمر الواقع التي حالت دون ممارسة ذلك الشعب لحقه الثابت في التعبير عن ارادته السيادية . وقد سرت كولومبيا في الماضي من مختلف المبادرات التي اتخذت لاستعادة الديمقراطية في ذلك البلد ، على أساس الاتفاق والتفاهم بين مختلف القطاعات

في بنما . ولهذا فإننا نحث الجميع اليوم على مواصلة الحوار بغية ارساء أسس الديمقراطية الدائمة في بنما .

ولا بد أن يشعر الشعب البنمي بأنه يحظى بالتأييد التام من المجتمع الدولي في جهوده الرامية الى إقامة المؤسسات الديمقراطية الدائمة التي لا تخضع لا لنزوات سلسلة من القادة العسكريين ولا للضغط الخارجي .

السيد ويلكينسون (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إننا الآن في أواخر أيام عام ذي أهمية تاريخية لانتصار الحرية في العالم . دق ناقوس الديمقراطية لملايين الناس في هذه الكرة الارضية . الشعوب التي لم يكن لديها قبل بضعة أسابيع أو أشهر أي أمل في تقرير مصيرها حصلت الآن على حريتها في بناء مستقبلها في مجتمعات حرة .

ولكن على الرغم من أن العالم لا تزال تهزه التغييرات الهامة التي تنطوي على فتوحات في مجال حقوق الانسان وتقرير المصير ، دعيت الجمعية العامة للاجتماع مرة أخرى للنظر في مشروع قرار يتعامى عن تاريخ القمع في بنما ويتجاهل عمليا ارادة شعب بنما المعرب عنها بحرية . إنه مشروع قرار ذو نظرة خلفية .

لذلك دعونا ، مرة أخرى ، ننظر الى طبيعة النير الذي أثقل كاهل شعب بنما زمنا طويلا . في ١٥ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام بلغ فُحش مانويل نورييغا أبعادا جديدة حينما أعلن أن ديكتاتوريته العسكرية في حالة حرب مع الولايات المتحدة . وهدد علنا أرواح الأمريكيين في بنما . وفي اليوم التالي أطلقت قواته الرصاص على جندي أمريكي أعزل فأرداه قتيلا وجرحت جنديا آخر واعتقلت جنديا ثالثا وضربته بوحشية ، واستجوبت زوجته بوحشية وهددتها بالاعتداء عليها جنسيا .

وفي واقع الأمر إن نظام نورييغا يعد مسؤولا منذ اوائل عام ١٩٨٨ عن أكثر من ١ ٨٠٠ انتهاك لمعاهدات قناة بنما . وقد وجهت تلك الانتهاكات ضد أشخاص الجنود الأمريكيين العزل ، رجالا ونساء ، وعائلاتهم ، على شكل الاعتقالات والضرب والاحتجاز دون مبرر والقتل . وكان رد رئيس الولايات المتحدة على كل الفحش المتراكم واضحا - كفى ! لا يمكن أن يستمر الأمر على هذا النحو .

ووفقا لما أعلنه الرئيس بوش في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ، لا يمكن لأي رئيس للولايات المتحدة أن يستخف بقرار استخدام القوة العسكرية . إن استخدام القوة ، خلافا للميثاق ، أمر غير جائز وهو يتعارض مع القانون الدولي . ولا شك في هذا . بيد أن الميثاق ينص على أن للدول ، في الحالات التي تستنفد فيها كل الوسائل ، الحق في

الدفاع عن نفسها إذا استخدمت القوة ضدها وضد مواطنيها . ولا يمكن استبعاد ذلك الحق من الميثاق . وأشار الرئيس بوش أنه طيلة عامين تقريبا عملت الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي معا من أجل حل الأزمات التي تنمو في بنما تحت حكم نورييغا .

وأهداف الولايات المتحدة واضحة في كل جزء منها : حماية أرواح الأمريكيين ؛ والدفاع عن الديمقراطية في بنما ؛ ومكافحة شر الاتجار غير المشروع بالمخدرات ؛ وحماية سلامة معاهدات قناة بنما . وقد بُذلت محاولات عديدة لتحقيق هذه الأهداف ، عن طريق العمل على نحو جماعي لإيجاد حل تفاوضي للأزمة التي تسببت فيها الديكتاتورية في بنما . كل هذه المساعي رفضها فورا مانويل نورييغا ، الديكتاتور المتبجح المتهم بتهريب المخدرات .

وتمثل رد فعل نورييغا على هذه الجهود الدبلوماسية في زيادة العنف . عندئذ قامت الولايات المتحدة باتخاذ اجراء لسببين مشروعين هما الدفاع عن النفس والدفاع عن سلامة قناة بنما . وإجراءاتنا اتسقت تماما مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ٢١ من ميثاق منظمة الدول الأمريكية وأحكام معاهدات قناة بنما .

إن جانب قناة بنما من هذه المسألة جانب خطير . إن أعمال نظام نورييغا عرضت القناة لخطر واضح وعرضت للخطر البنميين والأمريكيين الذين يقومون بتشغيلها ، وهددت قوات الولايات المتحدة التي تدافع عنها وفقا لالتزاماتنا التعاهدية . تبجح نورييغا قائلا إن جثث الأمريكيين ستطفو على مياه القناة . هل هذه هي لغة قائد عاقل مسؤول ؟ إن رئيس الولايات المتحدة لم يكن ليتجاهل هذه التهديدات عندما اعقبتها أعمال العنف التي ارتكبها نورييغا .

ولكن اسمحوا لي هنا اليوم ، في هذه الجمعية العامة ، وهي هيئة تقول بأنها تجسد الديمقراطية ، أن أسترعي الانتباه بوجه خاص الى بُعد الديمقراطية بوصفه جانبا أصيلا من جوانب الحالة في بنما . وقعت أحداث بنما عبر العام الماضي في ظل خلفية التحول الرائع السريع الانتشار الى الديمقراطية الحقة في جميع أنحاء العالم . وليس

من دور الولايات المتحدة إنفاذ ارادة التاريخ بالتدخل لصالح الديمقراطية حيثما لا نكون موضع ترحيب من الشعوب . إننا ندافع عن الديمقراطية بيد أننا لسنا حارسين عليها .

وفي حالة بنما هناك قادة منتخبون بطريقة شرعية منذ أيار/مايو ١٩٨٩ . إن نريغا لم يسمح لهم بأداء مهامهم ، بيد أنهم وجدوا . وقد تشاورنا مع هؤلاء القادة قبل أن نتخذ الاجراء الذي اتخذناه . وقد رحبت بنا ، وهذا أمر هام للغاية ، قيادة بنما المختارة ديمقراطيا ، كما رحب بنا على نحو ساحق شعب بنما ذاته . وتقدم الأنباء التي حملتها وسائط الاعلام مؤخرا دليلا وافرا على هذا . وإنني أحث أي شخص لا تزال الشكوك تراوده أن يقوم بزيارة بنما حيث سيتأكد من صدق مشاعر الامتنان التي يكنها البنميون في بنما لقوات الولايات المتحدة .

وكما صرح المسؤولون في الولايات المتحدة مرارا ، إننا لم نكن نرغب في اتخاذ اجراء من جانب واحد . لقد دللت الولايات المتحدة على مدى الأشهر الثمانية الماضية على التزامها العميق بالنهج المتعدد الأطراف لتناول الأزمة في بنما . لقد عملنا بجد مع منظمة الدول الأمريكية وداخلها من أجل التصدي للتحدي الموجه للديمقراطية الذي يشكله مانويل نورييغا .

وفي أيار/مايو من هذا العام سرق نورييغا من شعب بنما إمكانية عودة الديمقراطية . لا يوجد من ينازع جديا هذه الحقيقة . والمحكمة الانتخابية التي عُين أعضاؤها في ظل حكومة نورييغا شهدت الآن بالنتيجة الحقيقية لذلك الانتخاب وأوضحت أن نورييغا منعها من القيام بذلك في أيار/مايو الماضي . وهكذا كُبت بوحشية في أيار/مايو انتخاب حر نزيه كان يمكن أن يحل الأزمة السياسية في بنما ويرسم مستقبلا جديدا لذلك البلد .

هناك سبيل واحد لوصف ارادة شعب بنما ، وهو لصالح اندارا وضد نورييغا . وانتخاب أيار/مايو شهادة بليغة على ذلك .

حاولت منظمة الدول الأمريكية أن تتفاهم مع نوريبيغا لتحقيق عودة سلمية الى الديمقراطية عن طريق الحوار والتشاور . وقد قال وزير الخارجية الأمريكي بيكر مؤخرا إن احدى أكبر خيبات أمله بوصفه وزيرا للخارجية عجز منظمة الدول الأمريكية عن التحرك بفعالية بخصوص مشكلة نوريبيغا وبنما . فشل المسعى الاقليمي . ونظرا الى عدم وجود عمل جماعي للتصدي للمشاكل بفعالية أصبح نوريبيغا أكثر جسارة .

نوريبيغا دفع المسألة ، والولايات المتحدة دُفعت الى سلوك الطريق الذي تمليه عليها حقوقنا الوطنية ومسؤولياتنا . وفي هذه العملية ، استعيدت الديمقراطية في بنما . وانتهت الديكتاتورية . وطُرد المجرمون وتجار المخدرات من السلطة . هذه نتائج حيوية والوجهة الواضحة لمصالح الولايات المتحدة الى جانب معاهدات القناة .

إن الولايات المتحدة ليس لها رغبة في الوجود العسكري في بنما فيما يجاوز التزاماتنا بمقتضى معاهدات القناة . والقوات الموزوعة حاليا ستنسحب بمجرد أن تستعيد القوات البنمية الأمن . ونحن على ثقة بأن هذا سيتم في وقت قصير .

هل يندب أي شخص مسؤول فقد نوريبيغا للسلطة في بنما ؟ . لا . إن الرأي السائد بشأن خروجه من مباني حكومة بنما هو أن هناك شعورا بالارتياح في جميع أنحاء نصف الكرة - بل في الواقع في جميع أنحاء العالم . بيد أن مشروع القرار المطروح على الجمعية العامة لا يشير الى نوريبيغا ؛ ولا يشجب جرائمه ؛ ولا يعرب عن سخطه ازاء قمعه للديمقراطية . هل يمكننا هنا اليوم أن نتصرف على نحو مسؤول وجاد إذا قبلنا صياغة تتجاهل تجاهلا تاما تاريخ القمع وارادة الشعب في أن يحكمه قادة من اختياره ؟ أليس هناك التزام بالإعلان - على نحو صريح وبصيغة مباشرة - أن هيئة الأمم المتحضرة لا يمكن أن تسمح بأن يكون فيها ديكتاتور طائش ومجرم وحشي ؟

إن الديمقراطية الجديدة في بنما تستحق كامل دعم الحكومات الجادة والمسؤولة والديمقراطية في كل مكان . لقد حدثت عملية الانتقال إلى الديمقراطية في بنما . وقد كان من أحلام الوطنيين في بنما من المذاهب السياسية كافة تنفيذ معاهدات قناة بنما في بنما ديمقراطية . وهذا الحلم على وشك أن يتحقق . والولايات المتحدة ملتزمة بدعم الديمقراطية التي اختارها شعب بنما . ونحن ننفذ معاهدات القناة ، وندعو الآخرين إلى تقديم دعمهم أيضا .

إن حكومة الرئيس اندارا الجديدة والمنتخبة ديمقراطيا تقوم بوظائفها . وقد تولت الوزارة مهامها . ويقوم وزراء الحكومة والكيانات الحكومية المحلية بتقديم الخدمات . وشرع الطاقم الجديد لقوات الشرطة البنمية بقيادة بنمية مهنية في معالجة الفراغ الأمني الذي تركه انهيار الدكتاتورية . وقد اختارت حكومات عديدة بحرية ، بما في ذلك حكومة كوبا ، الابقاء على وجودها الدبلوماسي في بنما في ظل حكومة اندارا . ويقوم عدد متزايد من دول العالم بالاتصال مع حكومة اندارا . وباختصار ، لقد أشرق يوم سياسي ديمقراطي جديد على بنما .

وينبغي للمجتمع الدولي أن يعترف دون أي تأخير بالحقيقة السياسية القائمة اليوم في بنما . فقد اختار الشعب البنمي بمحض إرادته المُعرب عنها بحرية وبحزم حكومة اندارا ، ورفض تاجر المخدرات المستبد مانويل نورييغا . وكل ما هو أدنى من تأييد اختيار الشعب البنمي يعد تأييدا ضمنيا لممارسات النظام القمعي الذي رفضه الشعب بكل وضوح .

إنني أحث الجمعية العامة على التصويت "ضد" مشروع القرار المشوب وغير المتوازن من أجل توجيه رسالة تأييد إلى حكومة اندارا المنتخبة ديمقراطيا ولكي ترسل قبل كل شيء رسالة رفض للذين يريدون الحفاظ على بقايا عهد نورييغا الوحشي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى المتكلم الأخير في هذه المناقشة .

سأعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم قبل التصويت .

وأذكّر الممثلين أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد تعليلات التصويت بمدة عشر دقائق وينبغي أن تلقيها الوفود من مقاعدها .

الآنسة ثورب (ترينيدا وتوباغو)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كانت ترينيداد وتوباغو عضوا في الفريق الذي عيّنته منظمة الدول الأمريكية للتفاوض بشأن التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة في بنما . ولذلك ، تشعر حكومة بلادي ببالغ الحزن نتيجة للخسائر في الأرواح الناجمة عن التطور الأخير للأحداث في بنما .

إن ركنين من أركان سياستنا الخارجية يقومان على احترام استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الاقليمية والالتزام بالتسوية السلمية للمنازعات عن طريق الحوار والتفاوض .

وإننا نشاطر بقية أعضاء المجتمع الدولي مشاعر الأسف إزاء انتهاك القانون الدولي الناشئ عن التدخل في بنما ؛ ولكننا لسنا مقتنعين بأن الانسحاب الفوري لقوات الولايات المتحدة سيكون في حد ذاته في صالح شعب بنما في هذا الوقت ، أو أن انسحابا كهذا يكفي وحده لضمان السلم والأمن في أمريكا الوسطى.

إننا نعتقد أن انسحاب القوات ينبغي أن يقترن باقامة آلية كافية ووافية تضمن عودة الظروف المشار اليها في الفقرة الرابعة من الديباجة .

وستؤيد ترينيداد وتوباغو مشروع القرار A/44/L.63 بسبب المبادئ التي يجسدها . ولكننا نريد أن نوضح بأننا نجده يعالج جانبا واحدا من مشكلة معقدة للغاية ، ونرى أن هناك حاجة ملحة وعاجلة بنفس القدر إلى معالجة الجوانب الأخرى ، ومنها جانب لا يقل أهمية ، يتمثل في وضع الهياكل الأساسية الضرورية من أجل اجراء انتخابات نزيهة وحرة جديدة في أقرب وقت ممكن .

السيد سوازو تومي (هندوراس)(ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أولا أن أعرب عن سعادتي إذ أشاطر جميع أعضاء الجمعية العامة الساعات الأخيرة من عام ١٩٨٩ ، على الرغم من أننا أتينا الى هنا لأسباب مختلفة عن ذلك . ولا بد لي أن أعترف بالدهشة التي شعر بها وفد بلادي - والوفود الأخرى من أمريكا الوسطى - عندما قرأنا في يومية الأربعاء الماضي - ودون استشارتنا أو حتى ابلاغنا ، كما كان التقليد الممتاز المعهود لدى البلدان الشقيقة في المنطقة - بوجود جلسة مقررة للجمعية العامة تحت بند جدول الأعمال المتصل بأمريكا الوسطى .

ولم أستطع بعد التغلب على مشاعر الدهشة - بل مشاعر القلق - حيث يذكر أن بند جدول الأعمال الخاص بأمريكا الوسطى والقرارات الناشئة عنه تستند بصورة فعالة على توافق آراء دول أمريكا الوسطى الخمس ، لا في المسائل السياسية فحسب بل أيضا في اللجنة الثانية واللجنة الثالثة والمحافل الاخرى خارج الامم المتحدة .

وسيكون هذا أول مشروع قرار بشأن أمريكا الوسطى لا يتناول الديمقراطية .

ونلاحظ أن مشروع القرار A/44/L.62 تضمن فقرة محذوفة نصها :

"إذ تعيد أيضا تأكيد حق شعب بنما في أن يقرر مصيره بحرية وفي أن ينتخب مؤسساته بحرية" .

هذه الفقرة أزيلت في مشروع القرار A/44/L.63 ، وهذا أمر يقلقنا لأن مشروع القرار لا يشير إلى الديمقراطية .

ومع أنه يصعب علي أن أصدق ذلك ، أجد أن أحد بلدان أمريكا الوسطى يشعر بمودة أكبر لبلد من خارج المنطقة من مودته لبلدان المنطقة ذاتها .

ولا أريد أن أشير إلى جوهر المسألة المعروضة علينا ، لاننا سنكون على أرض غير صلبة إذا تطرقنا إلى الجوانب الجزئية التي تزعزع استقرار المنطقة . وإذا أردنا أن نكون موضوعيين وأن نشير إلى الحقائق ، لا بد لي أن أقول إن حكومة بلادي كانت أول حكومة تسحب سفيرها من بنما عندما الغيت انتخابات أيار/مايو الماضي بالقوة . لقد اعتقدنا آنذاك أن هناك عاملا مزعزعا لاستقرار الديمقراطيات في المنطقة ، وتوجهنا إلى منظمة الدول الأمريكية . ولا نزال نعتقد أن الحالة في بنما ينبغي احالتها إلى الجهاز الاستشاري لمنظمة الدول الأمريكية .

إن وفد بلادي لا يذكر أن أيّا من الوفود التي طرحت هذه المسألة تحت بند أمريكا الوسطى قد بادر حينئذ في إطار الأمم المتحدة إلى طلب ادراج بند جديد في جدول الأعمال يتصل بانتهاك مبدأ تقرير المصير للشعوب ، ولا حتى إلى انعقاد مجلس الأمن لتقديم مشاريع قرارات كانت تعرقل بصورة منتظمة في منظمة الدول الأمريكية ذاتها ، مما أسهم في تقليل الخيارات السياسية من أجل تسوية أزمة الشعب البنمي .

ويعتبر وفدي أننا عندما نتناول عاملا واحدا يؤثر على المنطقة ونتجاهل في نفس الوقت عوامل أخرى ذات تأثير مماثل نكون قد ابتعدنا عن التوازن . وإنني ، بوصفي من أمريكا الوسطى ، أشعر ببالغ القلق لأن يطلب من الأمين العام - خارج الآليات التي اعتمدتها بلدان أمريكا الوسطى ذاتها - تقارير جديدة تتصل بجوانب جزئية وانتقائية ، مما ينتقص من النهج الحكيم الذي يتبعه الأمين العام في تقديم تقاريره بشأن الحالة في أمريكا الوسطى .

ويؤكد وفدي من جديد ثقته بأن الأمين العام سيدرج في تقاريره بشأن أمريكا الوسطى أي حادث يستحق أن يدرج لتقديم صورة موضوعية ووضع حلول حقيقية . ويبدو الآن اننا بحاجة إلى أن نبلغ الأمين العام بما يمكن أن يتحدث عنه وما يجب أن يشير اليه في تقاريره . ونحن نعارض بالكامل هذا التلاعب بالحقائق ، وهو ما تنطوي عليه الفقرة ٥ من مشروع القرار A/44/L.63 .

وفي هذه المرحلة لن يعلّق وفدي أكثر من ذلك . نود فقط أن نعلن أننا سنمتنع عن التصويت على مشروع القرار للسبب الذي ذكرته ، ولأننا نؤمن بأنه ليس هناك مايبرر إدخال عامل جديد يثير البلبلة في الحالة في أمريكا الوسطى .

السيد فيار (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد تابعت الحكومة الاسبانية خلال السنوات الماضية بقلق تطور الأزمة المعقدة والتدهور الخطير في الحالة في جمهورية بنما ، التي توجت بالتدخل العسكري من جانب قوات أجنبية ، مع وقوع خسائر مؤسفة في الأرواح البشرية وزيادة التوتر في منطقة أمريكا التي حاولت فيها اسبانيا أن تسهم في إيجاد حل سلمي تفاوضي لمختلف الصراعات .

ويعتبر وفدي أن مشروع القرار الذي سنصوت عليه ليس متوازنا بقدر كاف . أولا ، إنه لا يتضمن أية إشارة إلى الحالة المؤسسية السابقة في بنما ، التي وصفتها الحكومة الاسبانية بأنها غير مشروعة ، في أعقاب تزوير الانتخابات في أيار/مايو ، وما نجم عنه من قيام نظام الجنرال نورييغا لمنع تحقيق الوفاق الوطني وإجراء التطور الطبيعي في المؤسسات الديمقراطية في ذلك البلد .

ثانيا ، لا يشير النص بالكامل إلى ضرورة تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتهيئة مناخ من الوئام الوطني الحقيقي في بنما ، وهذا ما يجب أن نؤكد عليه .

بيد أنه مع هذه التحفظات ، سيصوت وفدي مؤيدا لمشروع القرار لإثبات حقيقة أن أسبانيا ، وفقا لأهداف الميثاق ومبادئه ، تعارض استخدام القوة في العلاقات الدولية وتعارض أي تدخل عسكري في بلد أجنبي .

السيد وولفي (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أعلن موقف جامايكا فيما يتعلق بالأزمة الراهنة في بنما بوضوح في بيان أصدرته حكومة جامايكا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وعممناه بعد ذلك على أعضاء حركة عدم الانحياز والدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

وتعتزم جامايكا أن تصوت مؤيدة مشروع القرار A/44/L.63 ، لأنه أساسا يؤكد من جديد المبائ الأساسية للقانون الدولي المتصلة بعدم استخدام القوة وعدم التدخل في العلاقات فيما بين الدول . وفي نفس الوقت ، نود أن نضم صوتنا إلى البيان الذي أدلى به ممثل ترينيداد وتوباغو تعليلا للتصويت ، بأن مشروع القرار كان ينبغي أن يتضمن إشارة الى إنشاء آلية مناسبة لكفالة استعادة الظروف المشار اليها في الفقرة الرابعة من الديباجة ومن أجل إقامة الهياكل الأساسية اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ، أو بذل المساعي الحميدة من جانب الأمين العام في المساعدة على تشكيل حكومة مؤثرة ومنتخبة ديمقراطيا ، كما اقترحنا نحن أنفسنا منذ البداية .

السيد كرافيتس (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ستصوت السلفادور ضد مشروع القرار A/44/L.63 ، المؤرخ في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، للأسباب التالية .

إن الحالة ، التي من المفروض أن تكون موضوع مشروع القرار، لم تدرس دراسة عميقة . وقد حذفت عناصر أساسية منها ، ولا سيما الحق السيادي لشعب بنما ، الذي مارسه في ٧ أيار/مايو ١٩٨٩ ، في أن ينتخب حكومته بحرية وبأسلوب ديمقراطي . ولم يدرس مشروع القرار أبعاد الحقائق السياسية في أمريكا اللاتينية السائدة في منظمة الوحدة الأمريكية عندما طرحت عليها قضية بنما . وبسبب الإجراء الضعيف ، لم يسمح

لآليات المنظمة بالعمل ، ومن ثم منع رئيس بنما الشرعي السيد غويليرمو اندارا ، من ممارسة ولايته الدستورية ، ومن ثم ترك الشعب الذي استغاث بتلك المنظمة الإقليمية ، تحت رحمة نزوات فردية .

كما أن مشروع القرار لا يذكر أن السيد مانويل انطونيو نورييغا ، استخدم القوة بطريقة غير مشروعة ، ليبقي على شعب بنما رهينة ، وأنه استخدم أراضي بنما في أعمال لم تنتقص من سيادة شعب بنما فحسب ولكن أيضا من سيادة الدول الأخرى في منطقة أمريكا الوسطى ، بتيسير تهريب المخدرات وكذلك نقل الأسلحة للمجموعات غير النظامية التي كانت تعمل ، ولا تزال تعمل في بلدان أمريكا الوسطى الأخرى ، بغرض الإطاحة بالحكومات الشرعية بالقوة ، تلك الحكومات التي تولت السلطة نتيجة انتخابات حرة وديمقراطية .

ولا يأخذ مشروع القرار بعين الاعتبار حقيقة أن سيادة الشعوب لا تتجزأ ، وأن أشكال التعبير عنها مترابطة تشكّل جزءا لا يتجزأ من وحدة الشعوب . ومن ثم لا ينبغي أن يعتبر مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى منفصلا عن مبدأ تقرير مصير الشعوب . إن مشروع القرار لا يتناول إلا جانب عدم التدخل ، ولهذا يعتبر غير كامل وذا جانب واحد وغير واضح في غرضه المزعوم .

وحكومة السلفادور لا تتفق ، في هذه المرحلة من تطور المجتمع الدولي ، التي أشارت التشجيع بتحقيق الانفراج بين الدولتين العظميين ، بأن هيئات الأمم المتحدة كانت تعمل بأساليب غير قويمة . إنها هيئات أقيمت هياكلها بموجب الميثاق من أجل أن تكون بالتحديد أدوات بناءة في التنمية الكاملة للإنسانية ، لا من أجل مواجهة المصالح السياسية لدول معينة .

لكل هذه الأسباب ، ستصوت السلفادور ضد مشروع القرار .

السيد غزال (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن الوفد التونسي ، إذ يتكلم قبل التصويت ، يود أن يؤكد أولا أنه يوافق على المبادئ الواردة في مشروع القرار A/44/L.63 ، وهي مبادئ تتفق مع تلك التي أعادت الحكومة التونسية تأكيدها بوضوح في بيان أصدرته يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر في أعقاب تدخل القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة في بنما .

إن تونس تشجب التدخل الأجنبي ، الذي لا يعد من حيث المبدأ الطريقة المناسبة لتسوية المشاكل ، مثل تلك التي وقعت في بنما . ونحن نناشد جميع الدول - وفي هذه الحالة الولايات المتحدة الأمريكية - أن تتصرف باستمرار وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ، وبخاصة لأن مناخ الانفراج موات لتسوية المنازعات بالطرق السلمية .

وهنا ، تود تونس أن تعرب عن تعاطفها وتضامنها مع الشعب البنمي ، وتؤكد تأييدها لحق ذلك الشعب في تقرير المصير واختيار شكل الحكم الذي يريده بحرية وديمقراطية .

ومع هذا ، لابد لنا أن نلاحظ أننا لسنا في وضع يسمح لنا في الجمعية بالاستماع الى رغبات شعب بنما نفسه الذي كان من الممكن أن يمكننا من تأييده . وفي تلك الظروف ، ونظرا لأننا لم نستمع الى صوت الشعب البنمي في مناقشتنا ، لن يتمكن وفد تونس للأسف من التصويت لصالح مشروع القرار . ولا يمكننا في هذه المرحلة إلا أن نمتنع عن التصويت .

السيد كوفاروبياس (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيصوت الوفد الشيلي لصالح مشروع القرار "الحالة في أمريكا الوسطى : الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلام" لأن سياسته الخارجية ترتكز على احترام القانون الدولي ومقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية .

إن الوفد الشيلي يرى أنه من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن يُكفل اليوم الامتثال غير المشروط للمبادئ ، مثل مبادئ عدم التدخل ، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وجميعها موضع جدل في الحالة الراهنة في بنما .

إن منطقة أمريكا الوسطى ، التي تقع فيها بنما ، تأثرت لبعض الوقت بأعمال عنف كان فيها التدخل الأجنبي أحد العوامل . وقد أدينت بعض تلك الأعمال هنا في الجمعية العامة . وما حدث مؤخرا في بنما هو الى حد كبير نتيجة لتلك الظروف المؤسفة .

إن لبنما الحق الكامل في أن تُحترم سيادتها وفي أن تقرر مصيرها . وهذان مبدآن لا يمكن انتهاكهما ويشكلان أساس النظام الدولي ولذلك يجب على كل الدول أن تمتثل اليهما .

إن الحكومة الشيلية تأسف أسفا عميقا للعنف ولإزهاق أرواح بشرية بريئة في بنما . وفضلا عن ذلك ، نحث الأطراف المعنية على إيجاد حل مرض دائم ، دون تدخل أجنبي ، ومع الاحترام الكامل لمعاهدات القناة والادارة الكفؤة للقناة لصالح جميع مستخدميها . كما أننا نؤيد جميع الجهود المبذولة في إطار تلك المبادئ لجعل المؤسسات التمثيلية الديمقراطية في بنما فعالة مرة أخرى .

وتثق الحكومة الشيلية بأن منظمة الدول الأمريكية ستتمكن من إيجاد طرق لضمان السلم والأمن في أمريكا الوسطى ، وأنها ستسهم في الاستقرار الإقليمي الضروري . وندعو أيضا الى الوقف الفوري لأعمال العنف والأعمال العسكرية التي نأسف لها ونشجبها لأننا نحترم احتراما كاملا قواعد القانون الدولي والتعايش التي تحكمنا .

وكل الذي قلته ينطبق بالمثل على البلدان الأخرى في منطقة أمريكا الوسطى ، التي تشارك في عملية لإحلال السلم والأمن يجب أن تجرى دون أن تتعرض للتهديد أو الوقف نتيجة عمل خارجي أو ذرائع داخلية .

السيد زاخمان (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أشار التدخل المسلح للولايات المتحدة في بنما قلقا بالغا في الجمهورية الديمقراطية الالمانية . إن استعمال القوة ضد دولة مستقلة ذات سيادة يهدد السلم والأمن الدوليين . وهو يتعارض مع القانون الدولي ويتناقض مع الميثاق .

ولتلك الأسباب ، ووفقا لمشروع القرار المعروض علينا ، نطالب بالوقف الفوري للعمل العسكري الذي تقوم به الولايات المتحدة في بنما .

إن قواعد ومبادئ العلاقات بين الدول ، مثل السيادة والاستقلال وسلامة الاراضي ، كما وردت في الميثاق وصكوك قانونية دولية أخرى ، يجب أن تحترم بغير تحفظات . وترى الجمهورية الديمقراطية الالمانية أن العصر والمنطق يحتمان حل جميع المنازعات بين الدول بالطرق السلمية وحدها . وليس هناك بديل آخر .

ولذلك ، يؤيد وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية مشروع القرار A/44/L.63 .

السيد انسانالي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أعربت حكومة غيانا في بيان صحفي صدر يوم الجمعة الموافق ٢٢ كانون الاول/ديسمبر عن خيبة الامل الكبيرة إزاء تحول الاحداث في بنما نتيجة للعمل العسكري الذي قامت به الولايات المتحدة الامريكية .

وذكر البيان بأن مؤتمر رؤساء حكومات المجتمع الكاريبي ، الذي تشترك غيانا في عضويته ، أكد مجددا في اجتماعه التاسع الذي عقد في غرينادا في تموز/يوليه من هذا العام ، اقتناعه بأن المشاكل في بنما ينبغي أن تحل دون تدخل أجنبي ، ودعا الى الاحترام التام للسيادة الوطنية لبنما .

ووفقا لذلك ، فإننا نحث على الإنهاء العاجل للأعمال الحربية الحالية ، وعلى تهيئة ظروف تمكن الشعب البنمي من أن يقرر مصيره بحرية . إن استعمال القوة ، أيا كان السبب ، ليس من شأنه إلا أن يزيد حدة المنازعة ويسفر عن نتائج مؤسفة لكلا الجانبين . إنه لا يوفر حلا مقبولا للمشاكل الرئيسية ، وإنما ينشئ بدلا من ذلك مزيدا من العداء بين الاطراف . ولذلك ينبغي وضع أسلحة الحرب جانبا ، واتخاذ خطوات فورا لنزع فتيل الازمة الساخنة للغاية .

إن تصويتنا في هذه المناسبة سيدل على موقفنا المعلن . ومع هذا ، ففي تأييدنا لمشروع القرار ، يحدونا أمل في أن يكون بإمكاننا تجاوز المناقشة لإصلاح أية أضرار ألحقت نتيجة التدخل في بنما . ومن الحتمي تماما أن نعود الى النهج المتعدد الاطراف للحفاظ على الأمن الدولي وتعزيزه . ولذلك ، نود أن نقدم نداء مخلصا الى جميع الاطراف المعنية - الولايات المتحدة وبنما - لضبط النفس وللتصالح ، اللذين يمكنهما وحدهما إنهاء هذه الكارثة المؤسفة المفاجئة .

إن مبادئ عدم استخدام القوة وعدم التعرض وعدم التدخل في شؤون الدول يجب إنقاذها وإحلالها في العلاقات الدولية . وإذا ما كان لهذه المبادئ أن تظل رهينة القوة العسكرية ، فإن حرمتها سيزداد انتهاكها والحط منها وهذه نهاية لا يرغب أحد في تصورها ، لأنها تجر مزيدا من المشاكل على العالم المتحضر .

وسيكون من دواعي الأسف الشديد ، على سبيل المثال ، إذا كان عمل التدخل هذا سيؤدي ، بأي شكل من الاشكال ، إلى تهديد احتمالات السلم النهائي في أمريكا الوسطى . وكما لاحظ رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمرهم الاخير الذي عقدوه في بلغراد أن أمريكا الوسطى هي إحدى أشد بؤر التوتر خطورة في العالم ، التي قد يكون لها ، إذا استمر إحباط عمليات السلم في المنطقة ، أثر ضار على الاتجاه الحالي في الانفراج العام في العلاقات السياسية الدولية .

لذلك فإن الدبلوماسية تقتضي عدم التخلي عن البحث عن تسوية سياسية في منطقة استراتيجية وحساسة مثل بنما . وقد برهنت بنما والولايات المتحدة في الماضي أنه على الرغم من خلافاتهما الحادة بوسعهما إقامة علاقات ثنائية مستنيرة ؛ وأن تعاونهما الجدير بالثناء قد أدى ، بعد سنوات عصيبة عديدة ، إلى التوقيع على معاهدات توريخوس وكارتر ، التي كنا شاهدين رسميا على توقيعها ونحث على تنفيذها . ولكن مما يؤسف له أن العلاقات بين البلدين قد تدهورت فيما بعد ومن ثم أدت إلى الأزمة التي تستحوذ على انتباهنا الآن . وفي رأينا أنه لم يفت الأوان لأن يستأنف الطرفان تعاونهما الودي في ظل شروط مناسبة ، وأن يسعيا مثلهما مثل الدول الشقيقة في الأمريكتين إلى تطوير علاقات جديدة ترتكز على الاحترام والتفاهم المتبادلين .

إن الأحداث الأخيرة التي وقعت في البرزخ قد أثارت بعض القلق في نصف الكرة الأرضية بسبب اللجوء إلى القوة بوصفها وسيلة لتسوية المنازعات . ومن الواضح أن هذا القلق ليس بشير خير في مستقبل العلاقات بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، ولذلك تنبغي إزالته في أسرع وقت ممكن . ويمكن القيام بذلك بإعادة تأكيد سيادة بنما وسلامتها الإقليمية وبإعادة الالتزام بمبدأ عدم التدخل بجميع أشكاله . وفي الوقت نفسه لابد لنا أن نقر بصورة جماعية بأننا سنسعى إلى تسوية جميع المنازعات عن طريق الحوار والتفاوض .

إن التدخل في بنما قد أوقع نغمة ناشزة في الابتهاج العام الذي ولّده انتصار التعاون المتصور على المواجهة والمفاوضات على النزاع في العلاقات بين الدول .

وفي رأينا الآن أن هناك انفراجا بين الدولتين العظميين وأن المنازعات الإقليمية ستتوقف وسيتم إحلال السلم قريبا في العالم أجمع . ويجب ألا يسمح بزوال تلك التوقعات . لذلك نأمل أملا شديدا في أن يفضي الإجراء الذي نتخذه اليوم بتصويتنا على مشروع القرار إلى إحياء آمالنا في السلم والأمن العالميين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت .

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/44/L.63 .

أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن أثيوبيا وزمبابوي وفييت نام ومنغوليا قد أصبحت مشتركة في تقديم مشروع القرار .

طُلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، النمسا ، بربادوس ، بليز ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، إكوادور ، غينيا الاستوائية ، إثيوبيا ، فنلندا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الجماهيرية العربية الليبية ، ماليزيا ، مالي ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، ميانمار ، نيبال ، نيكاراغوا ، باكستان ، باراغواي ، بيرو ، رومانيا ، جزر سليمان ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية

السورية ، ترينيداد وتوباغو ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، دومينيكا ، السلفادور ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بنما ، البرتغال ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : أنتيغوا وبربودا ، البحرين ، بروني دار السلام ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، كوستاريكا ، مصر ، فيجي ، اليونان ، غرينادا ، هندوراس ، أيسلندا ، ايرلندا ، كينيا ، لبنان ، ليبريا ، مدغشقر ، ملاوي ، مالطة ، المغرب ، النيجر ، عمان ، بابوا غينيا الجديدة ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، سنغافورة ، الصومال ، تايلند ، توغو ، تونس ، الإمارات العربية المتحدة ، اليمن ، زائير .

اعتمد مشروع القرار A/44/L.63 بأغلبية ٧٥ صوتا مقابل ٢٠ مع امتناع ٤٠ عضوا عن التصويت (القرار ٤٤/٣٤٠)*

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم بعد التصويت .

أذكر الممثلين بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٣٤/٤٠١ يحدد تعليل التصويت بمدة عشر دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها .

السيد ابادي (بنما) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يود وفدي أن يبين تعليلا للتصويت أن الحكومة الدستورية التي يترأسها غييرمو إندارا نتيجة مباشرة لعمل السيادة المتمثل في تقرير المصير الذي قام به الشعب البنمي في انتخابات عامة أجريت في ٧ أيار/مايو . لقد كان ذلك ولاية واضحة وصريحة بموجب دستورنا . وفي الانتخابات العامة حملت قائمة الرئاسة التي يترأسها الرئيس إندارا على ما يزيد على ٧٠ في المائة من الأصوات الصحيحة . إن تلك الولاية الساحقة التي منحها الشعب هي مصدر الشرعية التي تقوم عليها الحكومة الحالية في بنما .

لم تُمنح أبدا في انتخابات رئاسية في تاريخ بلدنا مثل هذه الولاية الساحقة والواضحة . إن نتائج الانتخابات أقرها جميع المراقبين الدوليين المستقلين ممن دعتهم المعارضة والحكومة ذاتها على السواء . إن جميع مؤسسات البلد ، بما في ذلك الكنسية الكاثولكية والطوائف الدينية الأخرى ، تشهد على النصر الكاسح في الانتخابات الذي ظفر به الرئيس الدستوري الحالي للجمهورية .

غير أنه بسبب الفشل الواضح الذي مُني به المرشح الرسمي شن نورييغا ، منتهكا انتهاكا صارخا جميع مبادئ التعايش الانساني والديمقراطي ، حملة إرهاب نجم عنها اغتيال أعضاء المعارضة واضطهاد دموي وحشي للمرشحين الذين اختارهم الشعب البنمي حكاما له . إن حملة الارهاب التي شهدها الجميع من خلال وسائط الاعلام قد انتهت بما يسمى بإبطال نتائج الانتخابات وهو إجراء غير دستوري لم يرتكز إلا على التخويف الذي أوجده القمع الوحشي الذي قامت به قوات الدفاع البنمية تحت قيادة الديكتاتور مانويل انطونيو نورييغا .

---

* بعد ذلك أبلغ وفد الرأس الأخضر الأمانة العامة بأنه كان ينوي عدم المشاركة في التصويت .

وبعد الإطاحة بديكتاتورية نورييغا وإزالة العقبة التي كانت تعترض طريق العملية الدستورية لنقل السلطة إلى المرشحين الذين اختارهم الشعب أنشئت الحكومة الشرعية الجديدة وفقا للمتطلبات الدستورية كلها . وفضلا عن ذلك يوم الأربعاء الماضي ، وبقرار من المحكمة الانتخابية المؤلفة من قضاة عينهم النظام المخلوع ، أعلن فوز الأسماء التالية بالانتخابات : رئيس الجمهورية غييرمو اندارا ؛ ونائب الرئيس الأول للجمهورية ، ريكاردو ارياس كالديرون ونائب الرئيس الثاني غييرمو فورد .

وعلاوة على ذلك ثبتت صحة مراسم حلف اليمين التي جرت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر .

وفي أعقاب إعلان قرار المحكمة أن فرانسيسكو رودريغيز ، الذي عينه نظام الديكتاتور مانويل انطونيو نورييغا رئيسا بالنيابة ، أعلن على تلفزيون بنما سيتي ، القناة ٤ ، اعترافه بشرعية حكومة جمهورية بنما التي يرأسها غييرمو اندارا وذلك وفقا لقرار المحكمة .

وها هي بنما اليوم تعود إلى الديمقراطية مرة أخرى بفضل تصميم شعب بنما وتضحياته طوال سنوات عديدة . لقد كانت إرادة الشعب على النضال ، تلك الإرادة التي لا تقهر ، هي العامل الرئيس الذي مكننا من استعادة الديمقراطية وتحرير شعبنا من نظام الارهاب الذي أرسته الديكتاتورية . ونحن نعترف بأن تضامن الولايات المتحدة الأمريكية الديمقراطي كان أساسيا لتتويج عمل قوى التحرر . ولا يمكننا أن ننسى أن العودة إلى الديمقراطية كانت شاقة . فقد بذل شعب بنما تضحيات جسيمة وعانى في صمت على يد مدمن مخدرات إرهابي قدم أطماعه الشخصية على أفضل مصالح الشعب البنمي .

علينا أن نذكّر أيضا بأن الشعب البنمي كان مضطرا للجوء إلى وسائل مستميتة ، مما جعل اقتصاد البلد يتأثر بشكل خطير من جراء الإضرابات والتوقف عن دفع الضرائب ، في محاولات الشعب تحرير نفسه من الارهاب . لقد جربنا جميع الوسائل غير العنيفة عبر السنوات . اتبعنا طريق الحوار ، ولجأنا إلى المفاوضات والوساطة . ولكن استجابة الديكتاتورية كانت دائما واحدة : مزيدا من الضغوط ومزيدا من القمع ومزيدا من الارهاب والمعاناة .

لقد هزأ الديكتاتور بمنظمة الدول الأمريكية ذاتها ، إذ بعد الجهود الضخمة التي بذلها جميع وزراء خارجية القارة للتوصل إلى حل تفاوضي ، رفض نورييغا التفاوض بل أن النظام الامريكي المشترك مني بفشل ذريع في هذا الصدد لأن الدكتاتور نورييغا لم يكتف بتعيين نفسه قائدا لقوات الدفاع ، وإنما عين نفسه رئيسا للحكومة .

وواصلنا نحن البنميين ، يوما بعد يوم ، كفاحنا غير العنيف الذي لم يكن دائما موضع فهم كامل أو تأييد من أشقائنا وشقيقاتنا في أمريكا اللاتينية . لقد أبدينا رفضنا لنظام نورييغا وأعماله الارهابية بكل السبل ، وصبرنا على التعذيب والقتل والنفي ، وشهدنا تدمير مؤسساتنا الديمقراطية ، شهدناها كيف رضخت أحكام مؤسساتنا القضائية لاستخدام القوة ، وآلمنا كثيرا أن نرى ذلك الطاغية متقلدا أوسمة منحته إياها قيادات معينة . ورأينا أشخاصا لم يخترهم الشعب البنمي يرأسون الحكومة تحت قيادة الارهابي تاجر المخدرات . وبعد إخضاع الشعب البنمي لكل الوسائل الوحشية لجأ الدكتاتور إلى عمل غير مسؤول وطائش حين تحدي بطش الولايات المتحدة الأمريكية .

لقد عانى شعب بنما كثيرا من نظام الجنرال نورييغا الدكتاتوري الذي ، كما يعرف الجميع ، فعل ما يلي :

أولا ، قام مجلس الدولة التابع للنظام ، وهو هيئة استشارية ليست لها أية صلاحية في هذا الصدد ، بإصدار قرار ينص على أنه في حالة الهجوم على الجنرال نورييغا أو على أي أشخاص آخرين لهم صلة بالحكومة ، سيكون رد فعل الشعب على نحو لا يمكّن الحكومة الوطنية من كفالة الحماية لرعايا الولايات المتحدة أو أعضاء المعارضة البارزين . قيل هذا رغم أن جميع سلطاتنا ، بموجب دستورنا ، ملزمة بحماية أرواح وكرامة وممتلكات البنميين في أي مكان ، وكذلك ممتلكات الاجانب في بنما .

ثانيا ، أعلنت الجمعية البنمية المزعومة ، وهي هيئة نصبت نفسها خارج الإطار القانوني ، أن بنما في حالة حرب - وإن لم تذكر أن الحرب كانت مع الولايات المتحدة ، ولكنها قالت إن حالة الحرب ستظل قائمة مالم تسحب الولايات المتحدة جزاءاتها الاقتصادية .

ثالثا ، في اليوم التالي قتلت قوات الدفاع أحد أفراد القوات المسلحة للولايات المتحدة ، وهددت بهتك عرض مواطنة من رعايا الولايات المتحدة .

تلك الاحداث وأحداث أخرى شديدة الخطورة سبقتها ، أدت إلى تدخل الولايات المتحدة . وكان من الواضح أن الدافع إلى هذا التدخل أعمال الدكتاتور مانويل انطونيو نورييغا الاجرامية غير المسؤولة . وبالتالي لابد أن يكون واضحا أن التدخل كان يستهدف ديكتاتورية نورييغا ، لا الشعب البنمي ، وأن حكومة بنما تحت رئاسة غييرمو إندارا تعرضت للغزو بسبب النظام الديكتاتوري غير المسؤول .

أما الجانب الإيجابي الوحيد لهذا الوضع المؤسف فهو أنه مكّن من إعادة الديمقراطية إلى بنما . وهذا ما يجعلنا نطلب من جميع البلدان حسنة النية الممثلة هنا أن تتضامن معنا وأن تفهمنا فيما يتعلق بمبدأ عدم التدخل . فنحن نعتقد أن هذا المفهوم كثيرا ما يساء تفسيره . أولا ، أن التدخل ، بحكم تعريفه ، هو عمل تدخلي غير مشروع تقوم به دولة بنية فرض إرادتها في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة

أخرى . أما حينما تبدي دولة ما تضامنا ديمقراطيا مع شعب مضطهد ، أو حينما يكون الهدف من عمل ما - كما هو الحال في بنما - هو كفالة احترام حقوق الانسان للشعب البنمي ، وكذلك حقه في تقرير المصير ، وفي اختيار قادته - وهو ما فعله في انتخابات ٧ أيار/مايو ١٩٨٩ - فلا يمكننا آنذاك أن نتكلم عن التدخل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يؤسفني أن أقاطع المتكلم ، ولكن مدة العشر دقائق قد انتهت ، وبالتالي أسأله أن يختتم بيانه .

السيد أبادي (بنما) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن بلدنا شأنه شأن كل البلاد الممثلة هنا دائما يرفض التدخل بكل أشكاله . وهذا التدخل الذي تعرضنا له يؤسفنا - كما هو واضح - أكثر ما يؤسف أي بلد آخر . ومع ذلك أعرب الشعب البنمي الذي خرج إلى الشوارع عن قبوله هذه التضحية ثمنا لاستعادة حريتنا ومؤسساتنا الديمقراطية .

أخيرا ، واتساقا مع نضالنا الطويل من أجل الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ، فإن الشعب البنمي قد اضطر للخروج من أجل استعادة الديمقراطية ، كما أن جمهورية بنما تعتزم أن تقيم علاقاتها الدولية على أساس معايير القانون الدولي المقبولة ، وأن تبقي على مركزها بوصفها بلدا غير منحاز ، وأن تحترم جميع التزاماتها الدولية .

إلا أننا في قراراتنا سنسترشد ، في المقام الأول ، بمعيار إنساني مفاده أن الذي يجب أن يسود قبل أي مبدأ آخر هو حقوق الانسان الاساسية ونضال الشعوب في سبيل الحرية والديمقراطية وتقرير المصير الحقيقي - الذي لا ينفصل عن عدم التدخل . كما أننا نؤيد الكفاح ضد التمييز العنصري والاستعمار ، والفقر ، والظلم الاقتصادي وضد أي وضع ظالم آخر ، وإننا سنقف دائما مع كرامة الانسان .

السيد تراكسلر (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم تتمكن إيطاليا من تأييد مشروع القرار A/44/L.63 . بل إننا قد اضطررنا في حقيقة الأمر إلى التصويت ضده لأننا نعتبره مفتقرا إلى التوازن بصورة خطيرة .

إن مشروع القرار إدانة وحكم على حد سواء ، ويتجاهل العديد من الحقائق ذات الصلة بالحالة . وإيطاليا كانت دائما ولا تزال تعارض بصورة أساسية أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، ولهذا فقد عارضت وأدانت باستمرار أي شكل من أشكال التدخل المسلح . ولا نزال نتمسك بهذا المبدأ تمسكا ثابتا . ولكننا لم نتمكن من تأييد مشروع القرار A/44/L.63 لأنه لا يأخذ في الاعتبار جميع التطورات والظروف التي أدت إلى العمل الذي قامت به الولايات المتحدة الامريكية .

وأنا هنا لا أشير إلى الادعاءات المتعلقة بتواطؤ الجنرال نورييغا في الاتجار بالمخدرات ، بل أشير إلى سلوك الجنرال نورييغا المتعارض بصورة واضحة مع الديمقراطية ، وإلى حقيقة أنه ألغى نتائج الانتخابات التي أجريت بحرية وأنه تمسك بالسلطة معارضا الرغبة المشروعة التي أعرب عنها الشعب البنمي بحرية .

وفي هذه الحقبة التي تطرد فيها الحكومات الاستبدادية نتيجة للممارسة الحرة لإرادة شعوبها ، يصبح استمرار وجود نظام الجنرال نورييغا وإنكاره ، بل قمعه ، لأي شكل من أشكال الديمقراطية ، أمرا قد فات أوانه . وزواله سيمهد السبيل أمام استعادة المؤسسات الديمقراطية في بنما . ولهذا نتطلع إلى إعادة فرض القانون والنظام في بنما في سياق ديمقراطي وعلى وجه السرعة .

السيد كاغامي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما تمت الإشارة في مناسبات سابقة ، أعربت حكومة اليابان عن أسفها الشديد لقرار محكمة بنما الانتخابية بإلغاء نتائج الانتخابات الرئاسية التي أجريت في أيار/مايو ، عندما بدا أن مرشحي المعارضة كانوا في المقدمة ، وتشكيل إدارة جديدة في ١ أيلول/سبتمبر ، دون احترام لإرادة الشعب البنمي . وقد حدث هذا بالرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها منظمة الدول الامريكية وغيرها لتسوية الحالة بما يتمشى وإرادة الشعب .

وقد أبرزت الأحداث اللاحقة في ذلك البلد قلق حكومة اليابان . وأشير بصفة خاصة إلى الإعلان الذي أصدرته في ١٥ كانون الأول/ديسمبر الجمعية الوطنية البنمية للنواب بأن بنما في حالة حرب مع الولايات المتحدة ، وإلى أحداث أخرى ، بما في ذلك مقتل ضابط من ضباط الولايات المتحدة واحتجاز ضابط في بحرية الولايات المتحدة وزوجته ومعاملتهما معاملة عنيفة .

وفي ظل هذه الظروف ، فإن حكومة اليابان ، في الوقت الذي تأسف فيه للحالة التي نشأت والتي استخدمت فيها الولايات المتحدة قواتها المسلحة في بنما وأدت إلى وقوع العديد من الإصابات ، تفهم الخلفية التي دفعت الولايات المتحدة إلى القيام بعمل عسكري بغية حماية مواطنيها .

ويجد وفدي القرار بعيدا كل البعد عن التوازن . فهو لا يشير إلى الظروف التي ذكرتها والتي سادت في بنما ، وعلى وجه الخصوص ، لا يعرب عن الأسف لأن الإجراءات الديمقراطية لم تحترم في بنما . وبناء على ذلك ، لن يكون القرار مصدر مساعدة للجهود التي يبذلها الشعب البنمي بهدف استعادة الديمقراطية .

ولهذه الأسباب اضطرت اليابان إلى التصويت ضد القرار .

وحكومة اليابان التي ترغب في أن يسود الاستقرار والتنمية في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ، تأمل بشدة في أن تستقر الحالة في بنما سلميا وفي أسرع وقت ممكن ، وأن يتحقق التقدم السريع صوب إضفاء الطابع الديمقراطي على ذلك البلد وفقا لإرادة شعبه . وأود أيضا أن أعبر بالنيابة عن حكومتي عن عزمنا الثابت على زيادة تطوير روابطها الودية مع جميع بلدان أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ، بما فيها بنما .

السيد كوروتورك (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت تركيا ضد مشروع القرار A/44/L.63 لأنه غير متوازن ويحتوي لغة غير ملائمة ولم يأخذ في الاعتبار على النحو السليم الظروف التي أدت إلى الأحداث الأخيرة الحاصلة في بنما .

إن تركيا ضد استخدام القوة في العلاقات الدولية وتعارض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول . وهي تعتبر أن هذه الممارسات تتعارض ومبادئ الميثاق .

بيد أننا لا يمكن إلا أن نلحظ أن العملية الديمقراطية كانت تعرقل في بنما في غضون الأشهر الماضية . وتأسف تركيا لأن إرادة الشعب البنمي لم تحترم بعد الانتخابات التي أجريت في أيار/مايو الماضي وأن جميع الجهود الدولية الرامية إلى استعادة العملية الديمقراطية كانت تجري إعاقتها . وإن الأزمة التي تلت ذلك والخسارة المؤسفة في الأرواح يعزيان بصورة مباشرة إلى ماحدث بعد انتخابات ٧ أيار/مايو .

وتلحظ تركيا مع الارتياح أن الحكومة الانتخابية البنمية قد أعلنت الفائزين في انتخابات ٧ أيار/مايو . ونأمل أن تكون هناك استعادة مبكرة للظروف الطبيعية في بنما .

السيد ليدن (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت السويد لصالح القرار الذي اعتمد للتو لأننا نتمسك تمسكا راسخا بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا الوقت الذي تجري فيه تغيرات تاريخية هامة ، والذي توجد فيه فرص عظيمة أمام مستقبل العلاقات الدولية ودور الأمم المتحدة في تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، من المهم بصفة خاصة التمسك بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي ، كتلك المتعلقة باللاعنف وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

إن تصويت السويد لا يعني تأييد النظام السابق في بنما . فنحن نعتقد اعتقادا راسخا بحق شعب بنما في أن ينتخب حكومته بحرية . وقد أوضحت حكومة السويد موقفها فيما سبق - وهو أن قرار نظام نورييغا في أيار/مايو من هذا العام بإعلان بطلان نتائج الانتخابات العامة كان غير مقبول . ونعترف بالتأكيد بضرورة إعادة إرساء الظروف التي تكفل ممارسة شعب بنما ممارسة تامة حقوق الانسان والحريات الأساسية . غير أن إقتناعنا بأن الأمر متروك للشعب البنمي نفسه ليكفل أن يتم إحترام المبادئ الديمقراطية وتنصيب حكومة ديمقراطية ومشروعة هناك .

لابد أن يسود حكم القانون في العلاقات المحلية والدولية على حد سواء .

السيدة ويلبرغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت نيوزيلندا ضد مشروع القرار A/44/L.63 .

إننا نرى أن النص يفتقر عموما إلى عناصر التوازن التي تبرز على نحو تام الوقائع التي أدت إلى الحالة الراهنة في بنما . وليس هناك ، على سبيل المثال ، أي إشارة مباشرة إلى إلغاء نتائج الانتخابات في بنما في وقت سابق من هذا العام ، ولا إلى إعلان الحرب ضد جارتها ، ولا إلى تهم الاتجار بالمخدرات الموجهة ضد الرئيس السابق .

بيد أن نيوزيلندا ، في معرض إظهار وجهة نظرها هذه ، لا تود أن توحي بأنها تقبل التدخل المسلح أو تتغاضى عنه . إن ميثاق المنظمة ينص بكل وضوح على أن يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة .

وبالرغم من تعرض مواطني الولايات المتحدة للاستفزاز والتهديد ، لا يسعنا إلّا أن نأسف إزاء استعمال القوة . وفي رأي نيوزيلندا ينبغي أن تحل عقدة الاضطراب الحالي وفقا لاحتياجات ورغبات شعب بنما وبما يتفق تماما مع مفاهيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

السيد مينون (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن سنغافورة تلتزم التزاما راسخا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تصون الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية للدول وخاصة الصغيرة . ونحن نوقن دائما أن مبدأ عدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول يجعل من الاسهل حتى على أصغر دول العالم أن تصون استقلالها وسلامتها الإقليمية وسيادتها .

إن سنغافورة لا توافق على التدخل الاجنبي في أية دولة بما في ذلك بنما . ولو كان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/44/L.63 قد صيغ بطريقة أكثر حذرا وكان أكثر توازنا في محتواه لصوتنا مؤيدين له ، كما فعلنا بالنسبة للقرارات بشأن أفغانستان وكمبوتشيا وغرينادا .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ترى فرنسا ، كما ذكرت في مجلس الامن ، إن اللجوء الى القوة أمر مؤسف دائما ولا يمكن التغاضي عنه . وفي مثل هذه الظروف إن التدخل الامريكي في بنما انتهاك لمبادئ القانون الدولي المعترف بها المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة ، فلا يمكن إنكار أن التدخل الخارجي قد وقع ولايزال واقعا في بنما .

ومع ذلك فإن أي نص ينبغي أن يراعي كون الحالة التي نشهدها اليوم هي ، الى حد كبير ، نتيجة سلسلة من الاحداث التي وقعت منذ إعلان بطلان انتخابات ٧ أيار/مايو الماضي وتوقف العملية الديمقراطية التي كانت جارية في بنما . واليوم ترى الحكومة الفرنسية أن انسحاب القوات الامريكية مطلب أساسي لكي تستعيد بنما سيادتها الكاملة في أقرب وقت ممكن . ففي نظر المجتمع الدولي لا يمكن أن تتحقق السيادة إلّا إذا انتهى الوجود الكبير للجيش الاجنبي مهما كانت أسباب تدخله . ذلك الانسحاب ينبغي أن يكون أحد الاهداف التي تتوخاها هيئات الامم المتحدة المختصة . وحسبما ذكرت في مجلس الامن لتلك الهيئة ، بوجه خاص ، اتخاذ المبادرات التي يمكن أن تؤدي الى عودة المياه الى مجراها الطبيعي ، أي عودة المؤسسات الديمقراطية الى العمل وفقا لدستور بنما وأحكامه الديمقراطية . كما أن هذا هو الهدف الذي يتعين على الامم المتحدة التماسه حتى لا توجد في إقليم بنما حالة يمكن أن تؤدي الى إثارة التوترات في المنطقة .

لهذا السبب ترى فرنسا أن مشروع القرار ينبغي ألا يقتصر على التعبير عن الاسف للتدخل الخارجي بل ينبغي أيضا أن يأخذ المستقبل في الاعتبار ، وذلك بالسماح باستعادة حالة يتسنى فيها لبنما أن تستعيد سيادتها كاملة ويتسنى فيها لشعب بنما أن يستعيد حقوقه وحرياته كاملة . لذلك اضطرت فرنسا أن تصوت معارضة مشروع القرار الحالي .

السيد ريتشاردسن (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

صوت وفدي معارضا مشروع القرار الذي أعتمد توا لاسباب مماثلة لتلك الاسباب التي دفعتنا الى معارضة مشروع قرار مماثل قدم الى مجلس الامن في الاسبوع الماضي . على الرغم من الجهود التي بذلها عدد من الوفود ، لايزال مشروع القرار الحالي غير متوازن على نحو خطير . إننا نلاحظ أن المشروع قد أُدرجت فيه إشارة جديدة الى حقوق الإنسان والحريات الاساسية لشعب بنما . وهذا أمر نرحب به كل الترحيب ، بيد أنه كان ينبغي للجمعية العامة أن تمضي الى الترحيب بإقامة حكومة شرعية منتخبة

بطريقة ديمقراطية في بنما الامر الذي انتظرناه طويلا ، ونحن نأسف لأن مشروع القرار لا يتضمن صيغة بهذا المعنى .

كما نأسف لأن مشروع القرار لا يتناول الطبيعة التعسفية غير الشرعية التي اتسم بها نظام نورييغا ، ولأنه يتجاهل تجاهلا صارخا إرادة شعب بنما المعرب عنها ديمقراطيا وتاريخ ذلك النظام الطويل المتسم بالعنف والإرهاب ضد الأمريكيين والبنميين على السواء . وأخيرا كان ينبغي لمشروع القرار أن يعترف بأن الولايات المتحدة لم تستخدم القوة إلاّ باعتبارها الملاذ الأخير بعد جهود دبلوماسية استغرقت وقتا طويلا .

وقد سبق لحكومتي أن أعربت عن قلقها إزاء الخسائر الفادحة في الأرواح البشرية في بنما . ونرحب بالتحسن الواضح في الحالة هناك . ونأمل أن يستمر هذا وأن يستعاد السلم والأمن قريبا في بنما حتى يتسنى للسكان المدنيين أن يمارسوا حياتهم العادية ، وأن تستعيد مؤسساتهم الديمقراطية مكانها الصحيح .

السيد هاينتسي (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تابعت النمسا باهتمام المناقشة التي أُجريت بشأن الحالة في بنما ، هنا في الجمعية العامة وكذلك ، في الأسبوع الماضي ، في مجلس الأمن . وقد درسنا بعناية نص مشروع القرار A/44/L.63 الذي اعتمدته الجمعية العامة توا . ونتيجة لمداولاتنا قررنا أن نصوت مؤيدين . بيد أنه لا ينبغي تفسير تصويتنا بأنه يتضمن أي تأييد للجنرال نورييغا ونظام حكمه السابق أو التعاطف معهما في بنما .

وعلاوة على هذا تدرك النمسا أن الحالة التي سادت قبلا في بنما لم تسمح للبنميين بالممارسة الكاملة لحقوق الإنسان وخاصة حقهم في أن ينتخبوا ديمقراطيا حكومة شرعية عن طريق انتخابات حرة نزيهة . والاحداث التي أحاطت بالانتخابات في أيار/مايو من هذا العام وتلك التي تلتها تعد دليلا واضحا على الظروف غير المقبولة التي سادت في بنما .

وفي معرض النظر في الإجراء الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة ، لا يجوز تجاهل الحالة التي سادت في بنما في ظل نظام حكم الجنرال نورييغا غير الشرعي . بيد أن النمسا ترى دائما أن القانون ينبغي أن يحترم ليس فقط في الشؤون الداخلية بل أيضا في الشؤون الدولية . لذلك لا يسعنا إلّا أن نؤكد على أهمية ، بل في الواقع على ضرورة ، احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي وبخاصة تلك الواردة في الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

السيد زيبيوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار A/44/L.63 الذي اعتمد توا . نحن نرى أنه يفتقر الى التوازن اللازم على الرغم من أنه يشير الى المبادئ الأساسية للميثاق . إن توقف العملية الديمقراطية في بنما ، بعد الازدراء الصارخ بالتعبير عن الإرادة الحرة للشعب في انتخابات ٧ أيار/مايو ، كان نتيجة الممارسات التعسفية لنظام حكم نورييغا الذي دلل على طابعه الذي يستأهل الشجب حقا . عندئذ حرم شعب بنما من الحق في إقامة سلطة القيادة المنتخبة حديثا . وبعد ذلك شهد تدهورا خطيرا في العلاقات الخارجية للبلاد نتيجة تعنت نظام الحكم المذكور إزاء المبادرات التي اتخذتها منظمة الدول الأمريكية .

ولم يرد ذكر لاي من هذه الاحداث المؤسفة في مشروع القرار . وأنتهز هذه الفرصة لاذكّر بالبيانات التي أدلت بها اليونان بالاشتراك مع شركائها في المجموعة الاوروبية والتي تدين الممارسات غير الديمقراطية والاعتداءات الجسدية الوحشية التي وقعت على قادة المعارضة في بنما ، والتي تجاهلها النظام القمعي تجاهلا كاملا .

بيد أن امتناعنا عن التصويت على مشروع القرار لا ينبغي تفسيره بأي حال من الاحوال بأنه خروج عن التزامنا الثابت بالمبدأ الذي يقضي بامتناع جميع الدول الاعضاء في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الاقليمية أو السيادة أو الاستقلال السياسي لأية دولة ، وبالتالي ضرورة وقف أعمال التدخل العسكري وسحب القوات الغازية من الاراضي المحتلة أيًّا كانت الظروف . ومن هذا المنطلق ، وكما هو مكرس في الميثاق ، ما برحنا نعارض اللجوء الى القوة بأي وجه يتنافى مع مقاصد الامم المتحدة .

السيد فياغران دي ليون (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

لقد صوّت وفد بلادي لصالح مشروع القرار A/44/L.63 لاننا نعتبر أنه يعبر عن الشواغل المشروعة للمجتمع الدولي إزاء الاحداث التي وقعت مؤخرا في بنما وبسبب أنه يتضمن تأكيدا جديدا على مبادئ القانون الدولي التي تستند إليها السياسة الخارجية لبلادي - مثل مبدأ عدم التدخل ورفض استخدام القوة ضد السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة .

لقد شاركت حكومة غواتيمالا بنشاط في الجهود الدبلوماسية التي بذلت في منظمة الدول الامريكية من أجل إيجاد تسوية تفاوضية للأزمة داخل بنما . وحينما أصبح من الواضح أن هذه الجهود لن تكلل بالنجاح أعادت حكومة بلادي تأكيد موقفها فيما يتصل بذلك البلد الشقيق وتأييدها للقيم الديمقراطية ، وانتقدت سلوك الجنرال مانويل انطونيو نورييغا ، الذي كان دون شك أكبر عقبة على طريق تطور الديمقراطية في بنما. ومع ذلك فإننا لا نستطيع ان نشاطر الرأي القائل بأن السلوك القبيح لمستبد فاسد يبرر القيام بعمل عسكري يتعارض مع القانون الدولي . لقد كافح رئيس بلادي طيلة

سنوات ضد دكتاتورية فاسدة وقمعية . وبذلت محاولات لاغتياله وفَقَدَ العديد من رفاقه من أعضاء حزبه وأحزاب سياسية أخرى وكذلك من المنظمات الشعبية . ولكن لم يوجه أي ممن ناضلوا من أجل الديمقراطية والعدالة في بلادي أي نداء بالتدخل الاجنبي للإطاحة بحكومة لم تتأت عن ارادة الشعب .

إن الأحداث المؤسفة التي جرت في بنما تدعونا الى التأكيد من جديد على المبادئ التي بُني على أساسها التعايش السلمي فيما بين الدول وتعبّر عن السبل المقبولة لتعزيز الديمقراطية والحرية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا الى المتكلم الاخير تعليلا للتصويت بعد التصويت .

هل يرغب ممثل كوبا في أخذ الكلمة في نقطة نظامية ؟

السيدة فلوريز بريدا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لا ، سيدي الرئيس . يود وفد بلادي ممارسة حق الرد بما يتمشى مع مواد الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بموجب المادة ٣٥ من النظام الداخلي سأعلق الجلسة للتشاور حول هذا الامر .

علّقت الجلسة الساعة ١٧/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٨/١٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا ممارسة لحق الرد .

السيدة فلوريز بريدا (كوبا)(ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد أشار ممثل الولايات المتحدة ، في بيانه بعد ظهر اليوم ، الى بلدي ، قائلا إن حكومة كوبا ، في جملة أمور ، احتفظت بسفارتها على أراضي بنما .

ونود أن نوضح تماما هنا أن حكومة جمهورية كوبا لم تعترف بحكومة السيد أندارا الإسمية . وعلى العكس من ذلك ، فقد تعرضت سفارة كوبا ومسكن سفير كوبا لحصار عسكري وتعرّض موظفونا الدبلوماسيون ، رجالا ونساء للازعاج ، واعتقلوا . وكل هذا يعترض طريق قيام البعثة الدبلوماسية لبلدي بعملها بالطريق المعتاد ، بما يتناقض مع أحكام اتفاقية فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية والقنصلية .

وقد أردنا سيدي الرئيس أن ندلي بهذا البيان قبل رفع هذه الجلسة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا تكون الجمعية قد استكملت المرحلة الراهنة من نظرها في البند ٣٤ من جدول الأعمال.

وأود أن أشكر جميع الوفود على صبرها وتعاونها معي أثناء جلسات الأمس واليوم . وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأتمنى لكم جميعا ولعائلاتكم سنة جديدة سعيدة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠